جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملتقى الوطني حول : النظام المالي ، و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04 و05 فيفري 2019

المحور السادس :الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية.

عنوان المداخلة :دور الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT في تمويلالمؤسسات الحرفية في الجزائر

الدكتور : الطيب طيبي **أ.عبد الحليم مهداوي**

أستاذ محاضر بجامعة المسيلة **طالب دكتوراه بجامعة باتنة**

ملخص : تعد المؤسسة الحرفيةمن المؤسسات الهامة في معظم دول العالم ،لكونها تفتح الآفاق للتنشيط الاقتصادي و الاجتماعي و التطور التكنولوجي ، كما تعتبر أحد اللبنات الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة ، حيث تشكل مجالا استثماريا هاما ظهر دوره بشكل متنامي كقطاع اقتصادي واعد و كمرتكز قاعدي لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في أواخر سنة 2011 وذلك بصدور القانون 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من البرامج و الآليات في اطار تمويل المؤسسات الحرفية ، منها ما كان في اطار برامج و أجهزة الدعم في اطار اتفاقيات مبرمة بين الشركاء على غرار أجهزة الدعم المختلفة (ANSEJ–CNAC–ANGEM) ، أو في اطار استراتيجية الوزارة الوصية بتفعيل و تنشيط الصندوق الوطني للصناعة التقليدية و الحرف FNPAATو الذي تم تفعيله سنة 2009 ، والرامية الى تنويع الصادرات خارج المحروقات .

الكلمات المفتاحية : الصناعة التقليدية ، المؤسسة الحرفية ، التمويل المالي ، الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية .

Abstract: It is considered one of the basic building blocks of the Algerian economic fabric. It is an important investment area that has become increasingly important as a promising economic sector and as a base station. It is considered one of the most important institutions in most countries of the world because it opens the horizons for economic and social revitalization and technological development. For the establishment of small and medium enterprises in late 2011 with the promulgation of Law 18/01 of 12/12/2001, which includes the Guideline for the Promotion of Small and Medium Enterprises.

The Algerian State has adopted a number of programs and mechanisms in the framework of the financing of artisanal institutions, including within the framework of programs and support mechanisms within the framework of agreements between partners,(ANSEJ-CNAC-ANGEM), or as part of the Ministry's strategy to activate and revitalize the National Fund for Handicraft and Crafts (FNPAAT), which was activated in 2009, aimed at diversifying exports outside hydrocarbons.

Keywords: Handicrafts, Handicrafts entreprises ,financement , National Fund for the Promotion ofHandicraft,

مقدمة :

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعاتالاقتصادية الهامة في معظم دول العالم،حيث يمثل بالنسبة للدول المتقدمة ركيزة تنموية هامة في اقتصاداتها، وتزداد أهميته بشكل كبير في الدول النامية باعتباره مصدر من مصادر تكوين الثروة .

والجزائر رغم اهتمامها المتأخر بهذا القطاع الا انها وضعت استراتيجية هامة للنهوض بالمؤسسات الحرفية الناشطة بهذا القطاع ، ووضع الآليات الكفيلة لدعم و تمويل هاته المؤسسات، ويعتبر الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT من أهم الآليات التي راهنت عليها الوزارة الوصية لتحقيق الأهداف المرجوة ، فهو يعتبر الوسيط المالي الوحيد بين الوزارة الوصية و المؤسسات الحرفية الناشطة بقطاع الصناعة التقليدية ، و هو مؤشر يعبر عن اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع .

وفيما يلي سوف نتطرق الى مهام الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT في اطار التمويل المقدم للمؤسسات الحرفية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف .

1 -ماهية المؤسسة الحرفية

إن تتبع ماهية المؤسسات الحرفية يعطي تصور واضح حول أهمية السعي لتطوير مثل هذا النوع من المؤسسات على المستوى الوطني ، كما ستتمكن الدولة على اثر ذلك من تحديد شكل أو اشكال التنمية الاقتصادية الذي ستعتمده الى جانب حصر المستفيدين و من ثم اعداد برامج الدعم و آليات التمويل الخاصة بهم .

1 ǂ **تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر:** تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة

التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 5 منه أنّ : "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمُارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[3]

تصنف الصناعة التقليدية و الحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس الى : [4]

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية .
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد .
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاجالخدمات.

وتعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرةالتي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاطيحوي 338 حرفة قابلة للزيادة و التخصص.[5]

1 2 **كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف :** يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يمُكن لمسها في الاتي :

-**الحرفي الفردي :** ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ويمارس وتحمل مسؤوليته"نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولىّ بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره و تحمل مسؤوليته "[6]

-**تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف :** تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر 96-01 وعرّ ا شركة ا رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.."[7]

-**مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف :** تم إدراج مفهوم المقاولة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4منه ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين :

أ **-مقاولة الصناعة التقليدية :** هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية :

ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛

-تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛

-إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[6]

ب **-المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات :**تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية باستثناء:

-ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات.

-تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحُسب ضمنهم كل من : رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.[7]

1 3 **خصائص المؤسسات الحرفية في الجزائر:** تتميز المؤسسات الحرفية في الجزائر ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت ايجابياتها وسلبياتها، وبإعتبار أنّ المؤسسات الحرفية تعتبر من المؤسسات الصغيرة فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن ما يلي :

-سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي: خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميز المشاريع الحرفية بانخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة (Ecotechnic) أنّ 8,88%من المشروعات الحرفية) في الجزائر قام أصحابها بتمويل إستثماراتهم فيها بالاعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة 2008، كما تتسّم هذه المشروعات باستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛ فضلا عن اعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى.[8]

-عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب العمل: وتعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميز بها مقاولو المؤسسات الحرفية في الجزائر، ويعطي الانفراد للمقاول الحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء من خلال هيكل تنظيمي بسيط قراراته مركزية تتّخذ بسرعة، كما أن نجاح

وبقاء المؤسسة الحرفية مرتبط ارتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتمّ شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون المقاول الحرفي هو نفسه المسيرّ والقائم بكل الوظائف الأساسية له[9]

- انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة: أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنّية وهكذا يمكن بأقل قدر من الاستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع المؤسسات الحرفية محورا أساسيا لأي استراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل انطلاقا من كونه مكثّفا للعمالة وغير كثيف لرأس المال وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة .ففي الجزائر على سبيل المثال يعتبر قطاع المؤسسات الحرفية من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقعالقطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة[10]

-ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي: ويرجع ذلك إلى صغر الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدّى أفراد العائلة وفي أحسن الأحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي، وهو ما يجعل حجم مشاركة القطاع في الأسواق محدودة.[11]

- البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج الحرفي: وتعدّ هذه الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس، فهو ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد، [12]وحضاري لأنّه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضّرة،[13] وإجتماعي لأنّه يعدّ مصدرا للاسترزاق و الاستقرارالاجتماعي.[14]

- صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمعايير الجودة والنوعية: ذلك أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة والنوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين و بيئاتهم و مستوياتهم المعيشية وثقافتهم والتيّ تعدّ كلّها عوامل غير متحكّم فيها قد يفقد المنتج أصالته خاصة كلمازادت قيمته الفنية، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميزة لهذا المنتج يصعب مطابقتها لارتباطها بأفكار وأحاسيس الحرفي، [16]بينما المنتج الحرفي ذو الطابع الاستعمالي تمُكن مطابقته ؛ وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخصائص التقنية للمنتج فقط لا خواصه الفنية التي تحفظ أصالته وارتباطه بالتاريخ .

- إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بباقي القطاعات: واحدة من بين المزايا المهمة وغير المنظورة لقطاع المؤسسات الحرفية هو أنّ العائد من العملة الصعبة المحقّقة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الأساسية للسياحة، تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف أعلى مقارنة بمنتجات صناعات

أخرى، وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدّي إلى تكلفة استهلاكات وسيطيه منخفضة .[17]

-انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية: غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، وذلك يعود لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يعبرّ على قيم وانشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة، زيادة على ذلك تعدّ المؤسسات الحرفية وسيلة مهمة لتغطية الاحتياجات اليومية في هاته المناطق .

-جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي: تعتبر هذه الصفة ميزة غالبة على المقاولين الحرفيين في كل الدول النامية، حيث نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجل القطاع إذ يقدّر عدد الحرفيين غير الرسميين في الجزائر بحو الي 113000 شخص[18] لهذا نجد أنّ قطاع المؤسسات الحرفية يرتبط ارتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال .[19]

الانتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدّية نحو استغلال نقاط القوه ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

1. **دور و أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر :** تأكّد الدّور الفاعل للمؤسسات الحرفية في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال دراسة الآثار الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على بعض متغيرّ ات الاقتصاد الوطني منها:

2-1 المساهمة في التنمية الاقتصادية : تقاس مساهمة قطاع معين في التنمية الاقتصادية أساسا بحجم الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي و فيما يوفره من سلع و خدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين و في القدرة على احداث مواطن شغل جديدة بالإضافة الى العدالة في توزيع الدخل الوطني . ولقطاع الصناعة التقليدية و الحرف دور هام في هذا المسار التنموي ، ويمكن ابراز دوره في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها .

أ -**حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر** : عرف النسيج المؤسساتي للقطاع تطوّرا كبيرا في القاعدة الحرفية التي توسّعت بنسبة تُقدّر بـ 300%، حيث انتقلت

من 79850 مشروع حرفي سنة 2003 إلى 515869مشروع غاية ديسمبر 2018 ،أي ما يعادل 436019 مشروع جديد.[20]

جدول رقم (01) تطوّ ر حركية انشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر في الفترة بين 2017-2018

السنوات	الصناعة التقليدية الفنية	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	لصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	المجموع
2017	**7459**	**4066**	**12225**	**23750**
2018	**153478**	**98411**	**263980**	**515869**

المصدر : موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف احصائيات وأرقام (2017-2018)

ب **أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل:**

تطور تعداد المشروعات الحرفية في الفترة (2017-2018) ، رافقه ابضا ارتفاع في عدد مناصب التشغيل المحدثة ، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل من 22422 منصب شغل سنة 2017 الى غاية 953003 منصب شغل سنة 2018.[21]

جدول رقم (02) تطوّ ر تعدادا مناصب الشغل المصرّ ح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين 2017-2018

السنوات	الصناعة التقليدية الفنية	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	لصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	المجموع
2017	9616	4900	7906	22422
2018	431353	177193	344457	953003

موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف - المصدر :

ت دور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات :

يمتلك قطاع الصناعة التقليدية و الحرف إمكانيات ضخمة في دعم صادرات الجزائر خارج المحروقات و بالتالي جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني ، باعتبار قطاع الصناعة التقليدية يدر في المتوسط السنوي ما قيمته : 154 مليار دينار من الدخل الخام ، كما تقدر مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام (PIB) لسنة 2016 ب 240 مليار دج.[22]

2 2 المساهمة في التنمية الاجتماعية :

تبرز مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية اجتماعية من خلال:

أ –توفير مداخيل الافراد :

يساهم قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بمؤسساته مساهمة فعالة في تقليص الفقر و القضاء على البطالة اذ يستوعب في الغالب طالبي الشغل من الشباب ، فقد كشف تقرير الدراسة حول العاملين في القطاع ان 48 % من العمالة المشغلة لدى الحرفيين لار يتجاوز سنهم 25 سنة ، 66 " منهم عبارة عن متدربين ، في حين شكلت نسبة فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 25– 34 سنة 36 %، 53 % منهم أجراء دائمين [23]، كما يعمل القطاع أيضا على الرفع من مستوى المعيشة للأفراد و ينبع ذلك من قدرته على تحقيق مداخيل معتبرة لهم ، فقد كشف تقرير مكتب الدراسات و الاستشارات السابق أن القيمة الاجمالية لمداخيل الحرفيين من قطاع الصناعة التقليدية و الحرف تقدر ب : 10.5 مليار دج ، بحيث يوفر مداخيل شهرية تتراوح بين 10.000 دج و 30.000 دج ل :66.40% من الحرفيين .[24]

ب –تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن :

لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للبلدان و تحقيق الاستقرار الاجتماعي للسكان تعود الى سهولة انتشارها لاعتماد أنشطته على موارد وخامات محاية و موارد طبيعية تمكن من القيام باستثمارات إنتاجية جديدة في مختلف المناطق قد لا تتمكن المشروعات الكبيرة من خدمتها مثل البدو و الريف ، و تعتبر الجزائر من بين الدول التي يتطلب عليها العناية بمسائل التنمية الريفية بسبب :

-شساعة المساحة الصحراوية حيث تمثل 90% من المساحة الكلية.

- تزايد عدد السكان اكثر من 41 مليون نسمة ،

-توجد من بين 1541 بلدية من بينها 979 بلدية ريفية.

-اختلال التوازن السكاني بين المناطق الريفية و الحضرية حيث ان الأولى تمثل 34 % من المجموع الكلي للسكان. [25]

ولذلك تدعمت هاته المناطق ببرامج دعم مالي موجهه لحرفيي المناطق الريفية عرف "الدعم للتنمية الريفية سنة 2004 –2005 "[26]

ت تثمين دور المرأة :

إن ممارسة الأنشطة الحرفية بالبيت يعد أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة و ابراز دورها الإنتاجي و الخدماتي في المجتمع ، [27] حيث ان قائمة أنشطة الصناعة التقليدية و الحرف تضم الى جانب أصناف الأنشطة السابقة بعض الأنشطة التي يمكن أن تمارس في البيت و المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 97–274 المؤرخ في 1997/07/21 . [28]

نسبة مشاركة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية خلال الفترة (2017–2018) مبينة فيما يلي :

جدول رقم (03) توزيع المشاريع الحرفية لفئة النساء في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين 2017–2018

ميدان النشاط	سنة 2017			سنة 2018		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
الصناعة التقليدية الفنية	2471	28188	30659	3028	1670	4698
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	651	3415	4066	425	1810	2235
الصناعة التقليدية الخدمات	1690	10535	12225	1263	5712	6975
المجموع الكلي	4812	42138	46950	4716	9192	13908

موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف المصدر :

نلاحظ من خلال ان غالبية الحرفيين أرباب العمل هم من الذكور حيث تبلغ نسبة مشاركتهم خلال الفترة بين 2017– 2018 على التوالي : 89.75 %، 66.09 % ، ورغم ذلك تعد مشاركة

المرأة في بمشاريع الصناعة التقليدية و الحرف معتبرة أيضا خصوصا في النشاطات الفنية اذ تمثل هذه الفئة حوالي 65.30% من مجموع الحرفيين أصحاب المشاريع .

تأسيسا على ما سبق يظهر لنا بوضوح دور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في مسارات التنمية المستدامة للبلاد ، و لهذا فان دعم هذا القطاع و توفير الظروف الملائمة له يعد ضرورة لتحقيق الأهداف الكلية للتنمية ، باعتباره قطاع لا يحتاج الى الانفاق بقدر ما يحتاج الى تأطير وتنظيم محكمين .

3- تمويل المؤسسات الحرفية :

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة الى التركيز على توفير مختلف اشكال الدعم و الشروط التي من شانها ان تساعد على الحفاظ على ديمومة المؤسسات الحرفية و تأهيلها مهنيا، وذلك بغية الحفاظ على النسيج القاعدي المشكل أساسا من مؤسسات مصغرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع مما استدى تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه ، ولعل أكبر صعوبة تواجه الوزارة الوصية ممثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية هو مشكل التمويل المالي، مما خصصت مجموعة من البرامج التمويلية منها ما هو متعلق بداخل القطاع وأخرى بخارجه ، والتي من شأنها المساعدة في دعم المشاريع الحرفية .

3 -1 تمويل المؤسسة الحرفية عن طريق وكالات الدعم المختلفة :

تمثل الامتيازات المالية والجبائية عنصرا هاما من عناصر جذب الاستثمار فمن خلال هذه المزايا سوف يتمكن القطاع من الوصول الى أهدافه الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة، لذلك قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة و الدعم المالي لمثل هاته المشاريع الاستثمارية لفائدة الحرفيين المستوفين لشروط السن والمهارة اللازمة ونسبة الإعانات الشخصية المقدمة من طرفهم (نسبة التمويل الذاتي) من مجمل قيمة المشروع.

تشترك الاليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئا مسؤولة عن الدعم و المشورة اللازمة للحرفي، وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار انجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الاستثمارية ، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني و التشريعي و التنظيمي و المتعلقة بأنشطتهم وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، أي انها تقوم بدور الوساطة بين البنك و المؤسسة الحرفية عبر تطبيق بنود اتفاقية مبرمة بينهم ، و تتمثل أجهزة الدعم المختلفة في :

أ -بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الهيئات المنشأة والمساعدة على دعم وتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي هيئة عمومية ،أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[29]

يضمن الجهاز عملية المرافقةالتي تصحب مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها ، و يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار.

المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية .

المساعدة في الحصول على التمويل:

البنك (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع و الضمان على القروض ،وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض.

يقدم الجهاز صيغتين في التمويل:

- ✓ **مختلطة:** المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- ✓ **الثلاثي:** المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

المساهمة الشخصية: 1-2 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

* **الوكالة** :من 28-29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع ،قرض على شكل هبة ،
* **البنك** : 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

* المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛

للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.[30]

ب -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 ،وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة إنتاج السلع والخدمات، ولها عدة فروع واليات وضعت تحت وصاية رئيس الحكومة في بادئ الأمر، ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها، أُلحقت بوزارة التشغيل والتضامن الوطني خلال السداسي ، وحالياً تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. الثاني لسنة 2006 هي كان النطاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997 ، ولتكون كحل لمشكلة البطالة أثناء الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، في سبتمبر 2003 تم ادخل تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب، وهذا تماشيا و معطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الهاميةالاقتصادية للمؤسسات المصغرة، ومن بين التعديلات التي أجريت على الجهاز وكان لها الأثر الكبير في عملها و هي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز رفع مستوى الاستثمار من 4 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد أقصى، التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5% و 10 ،%تمويل التوسع في المشاريع، وكان التطبيق الفعلي 2لتلك الإجراءات في جانفي2004. [31]

ت -صندوق الزكاة:

هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه في الجزائر سنة 2003 ، تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والاوقاف والتي تضمن له تغطية قانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عير فروعه المتواجدة في مختلف الولايات، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصاريفها الشرعية عبر نفس الفروع، وقد اطلقت التجربة في البداية بولايتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقى أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيثلا تقبل الزكاة نقدا وفق هذه الطريقة فقط .و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة واليات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل والية تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال، اذ ان الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا ، وتم تجميد أنشطة الصندوق في دعم المؤسسات الحرفية الى حين صدور صيغة جديدة قيد الدراسة . [32]

ث -الصندوق الوطني للتأمين على البطـالة (CNAC)

يهتم الصندوق بدعم المؤسسات الحرفية و التي يتراوح سن أصحابها من 35 الى 50 سنة، وتتمثل مهام الصندوق فيما يلي :

-الضبط المستمر لبطاقة المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الأداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته

-تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه .ادارتي البلدية والولاية .

-المساعدة والدعم، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة

-المحافظة على الاحتياطي النقدي للتمكن من مواجهة التزامات الصندوق ازاء المستفيدين في جميع الظروف ومن بين الشروط الواجب توفرها للاستفادة من خدمات الصندوق ما يلي :

ج -يجب أن يتراوح العمر ما بين ثلاثين وخمسين سنة، الجنسية الجزائرية، و شهادة عدم الانتساب لـCNAS أو CASNOS . [33]

3 -2 التمويل عن طريق الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليديةFNPAAT :

أ – نشأة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية :

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية 1992 وحددت طريقة عمله و موارده في المرسوم التنفيذي رقم 06–93 المؤرخ في 02 جانفي 1992 ، وتم تجميد الصندوق الى حين غاية صدور للقرارين الوزاريين المشتركين المؤرخين في 2009/09/06 والمحددين على التوالي إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302–066 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "، هذين القرارين يوليان أهمية خاصة من السلطات العمومية للصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية حيث عرف انتعاشا من خلال ارتفاع مداخله التي وصلت إلى 300 مليون دينار جزائري سنويا خلال الخماسي 2010–2014، كما عرف توسيع مدونة النشاطات المعنية بالدعم من خلال القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2009 والمتضمنة دعم النشاطات الإنتاجية، تنمية الصناعة التقليدية ترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

ب -أهداف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

- تقليل الأعباء و المصاريف على المؤسسات الحرفية مما يسهل اندماجها في السوق المحلية والوطنية.
- الرفع من القدرة الانتاجية للمؤسسات الحرفية .
- تمكين المؤسسات الحرفية من امتلاك أحدث الوسائل و الآلات في قطاع الصناعة التقليدية.
- تطوير المهارات و تحسين آداء المؤسسات الحرفية من خلال اكتساب تجهيزات حديثة .
- تنمية الروح التنافسية لدى المؤسسات الحرفية من أجل الولوج للأسواق الوطنية والأجنبية.
- تنويع المنتوجات الحرفية بما يضمن جودتها ، وذلك ما يشجع السياح الأجانب لاقتنائها .[34]

ت -مهام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية :

للصندوق عدة مهام مختلفة :

- اقتناء التجهيزات الموجهة لإنتاج الصناعة التقليدية من طرف مؤسسات الصناعة التقليدية و تمليكها لهم ضمن اتفاقية مبرمة بين المؤسسات الحرفية و ممثلة عن الوزارة الوصية – غرف الصناعة التقليدية و الحرف على مستوى كل ولاية –
- انجاز دراسات تحسين الإنتاج في مجال التصميم وعملية التصنيع.
- دعم تكوين ارباب العمل في المؤسسات الحرفية ومرافقتها.
- انجاز كل الدعائم الترقوية الموجهة لنشاطات و منتوجات الصناعة التقليدية .
- تحفيز المؤسسات الحرفية على المشاركة في الدورات التكوينية في المجال التقني أو التسيير أو دراسة السوق المنظمة من طرف هيئات جزائرية و أجنبية .
- تنظيم الملتقيات و المعارض الوطنية و الأجنبية المتعلقة بالصناعة التقليدية

لكن أبرزها هو تمويل المؤسسات الحرفية ذات الطابع الفني أو التابعة لحقل الصناعة التقليدية الفنية .

ث -برامج الدعم المختلفة الخاصة بالصندوق :

- **برنامج التنمية الريفية :**

برنامج دعم لفائدة المؤسسات الحرفية التقليدية و الفنية، تم اقراره سنة 2004، اما تطبيق البرنامج فكان سنة 2007، و استفاد هذا الدعم 90 حرفي من ولايتي المسيلة – الجلفة (باعتبار غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجلفة تابعة إداريا لغرفة المسيلة):

ولاية المسيلة : 45 حرفي

ولاية الجلفة 45 حرفي .

- **برنامج الدعم المباشر :**

برنامج دعم لفائدة المؤسسات الحرفية التقليدية و الفنية ، تم اقراره سنة 2005 ، اما تطبيق البرنامج فكان سنة 2009 ، و استفاد هذا الدعم 29 حرفي من ولايتي المسيلة – الجلفة (باعتبار غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجلفة تابعة إداريا لغرفة المسيلة) :

ولاية المسيلة :11 حرفي

ولاية الجلفة 18حرفي .

وقدر مبلغ الدعم الممنوح من طرف الدولة في اطار صندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية ب: 2700000,00دج

-**برنامج الدعم لفائدة المؤسسات الحرفية** :"لفائدة الحرفيين لأجل رفع القدرات الانتاجية حيث وصل عدد الحرفيين المستفيدين إلى 2442 حرفي منهم 756 حرفي مستفيد خلال سنة 2013و 1686 حرفي مستفيد سنة 2014 "

وانطلق هذا البرنامج سنة 2013 لفائدة المؤسسات الحرفية التقليدية و الفنية ، واستفاد من هذا البرنامج 39 مستفيد من ولاية المسيلة.

جدول رقم(4) يبين تطور الدعم الموجه للمؤسسات الحرفية لولاية المسيلة من طرف صندوق FNPAAT

طبيعة الدعم	التنمية الريفية 2004	الدعم المباشر2005	دعم الحرفيين2013
عدد المؤسسات المستفيدة	**45**	**11**	**39**

المصدر : غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة سنة 2018

يلاحظ ارتفاع في عدد المؤسسات الحرفية المستفيدة خاصة خلال سنوات البحبوحة الا أنه تبقى غير كافية بالنظر الى عدد المؤسسات الحرفية الموجودة على مستوى الولاية .

جدول (5) تطور المبلغ الموجهة لتمويل الحرفيين لولاية المسيلة من طرف صندوق FNPAAT خلال الفترة (2004-2013)

طبيعة الدعم	التنمية الريفية -2004-	الدعم المباشر2005-	دعم الحرفيين - 2013-
المبلغ الموجه للتمويل(دج)	**8.000.000,00**	**2700.000,00**	**20.580.555,00**

المصدر :غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة سنة 2018

ومن تداعيات الوضع المالي الحالي في الجزائر تم تجميد الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية في اطار السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الوصاية، مما انعكس سلبا على نسبة التسجيلفي قطاع الصناعة التقليدية تخوفا من عدم وجود تمويل ملائم لمباشرة النشاط ، مما يتحتم إيجاد طريقة أخرى للتمويل تضمن استقرار هذا القطاع .

الخاتمة

مما سبق يظهر انه توجد لدى الدولة استراتيجية لتمويل المؤسسات الحرفية والتي اثبتت انها ذات جدوى اقتصادية لكونها تمتلك مؤهلات تتيح لها فرص المنافسة الدولية، وذلك عن طريق أجهزة و هياكل الدعم المختلفة ، و يعتبر الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT أداة فعالة في مرافقة النشاط التمويلي للمؤسسات الحرفية لما يميزها عن باقي المؤسسات الاخرى ، حيث أثبت فعاليته ونجاعته من أجل دعم استقرار هاته المؤسسات خلال الفترات التي استفادت منها المؤسسات الحرفية على المستوى الوطني من اجل خلق الثروة و تنويع الصادرات خارج المحروقات .

وبالنظر لما سبق يعتبر التمويل المقدم من طرف الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية يحتاج الى تأطير وكفاءة في تسيير موارده المالية، بالنظر لحجم أعباء وتكاليف المؤسسات الحرفية المتزايدة من أجل مواجهة التحديات المستقبلية الموجودة في السوق الوطنية والأجنبية في ظل المنافسة الخارجية.

قائمة المراجع :

1 – الأمانة العامة للحكومة ، الأمر رقم 01–96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية ، رقم 3، الجزائر، 31 الصادرة في 1996/01/14 1982 ، ص5.

2 – نفس المرجع و الصفحة سابقا.

3 – الأمانة العامة للحكومة ، مرسوم تنفيذي رقم 07–339 المؤرخ في 31أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 70 ، الجزائر ، 2007/11/05 ، ص18.

4 – الأمانة العامة للحكومة ، الأمر 96–01 المؤرخ في 1996/01/14 مرجع سابق،ص5.

5 – نفس المرجع و الصفحة سابقا.

6 – نفس المرجع السابق،ص 7.

7 – نفس المرجع السابق،ص 6.

8 – البرنوطي نائف سعاد،إدارة،**الاعمال الصغيرة أبعاد الريادة** ، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2005،ص79.

9 – أحمد مروة وبرهم نسيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007،صص 97–98.

10 –بن بادة مصطفى، **اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ،الجزائر، 2007.

11 –سالم عطية الحاج ،الصناعة التقليدية و الحرف ، قطاع يبحث عن استراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ، العدد3، 2004 ،ص10.

12 –بن عبد الله نورالدين ،**الحلي التقليدية لتوارق الهقار** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابي بو بكر بلقايد، تلمسان ، 2001 ص26.

13 –آيت محند نوريه ، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني – دراسة تطبيقية –، مذكرة ماجستير غير منشورة** ، جامعة ابي بو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2003، ص1.

14 –سالم عطية الحاج ،الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي و الفاعلية الاقتصادية، مجلة الحرفي ،الجزائر، عدد خاص، 2001،ص12.

15 – بن زعرور شكري ، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد2، 2003،صص23-24.

16 – الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية ودور السياحة في تنميتها ، **ندوة المشروعات الصغيرة في المملكة** ، 28و 29ديسمبر2002،الرياض ص12.

17- AUVOLAT.M ,**les artisans en milieu rural ,une force entravée** ,économie rural,vol238,1999,p5.

18 – عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي** ، المغرب 17-19 سبتمبر2005، ص4.

19 – نفس المرجع السابق ،ص6.

20 – غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بالمسيلة، التقرير السنوي (2017-2018)،الجزائر ،2018 ص 20.

21 – نفس المرجع السابق،ص7.

22 – جريدة الوسط الجزائرية ، الاقتصادية ، العدد 138،23 مارس2018 ، ص5.

23- Ecotechnics ,**Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et desmétiers**,ministère de la PMEA ,Alger,2010p.28

24- Ibid,p.p33-34.

25 – بن زعرور شكري ،تطور الصناعة التقليدية في الجزائر 1962.2009'الطبعة الثانية ، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف ،الجزائر ،2009،ص135.

26 – نفس المرجع السابق،ص 139.

27 – عويضة سباعي فائقة ،الحرف التقليدية بلبنان ، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي** ،المغرب17-19 سبتمبر 2005 ،ص9.

28 – الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، الجريدة الرسمية ، العدد 48 ،الصادرة في 1997/07/23، ص23.

29 – شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول، 2008 ،ص 133.

30 – سهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ايام16-15 نوفمبر 2011 ، ص 8.

31 – سليمان ناصر، عواطف محسن، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسالمي شامل، أيام 9-10-11 أكتوبر 2011 ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية –الخرطوم-، السودان، ص 3.

32 – سمير سحنون، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير)غير منشورة(، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004-2005 ، ص 45

33 – مرجع سابق ،ص39.

34 – منشور رقم 01 المؤرخ في 21مارس 2013 ،إجراءات تسيير الصندوق الوطني للصناعة التقليدية ، وزارة السياحة والصناعة التقليدية،الجزائر،ص 1.

35 – غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة، التقرير السنوي لسنة 2004، ص 18.

36 – غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة، التقرير السنوي لسنة 2005، ص 9.

37 – غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 29.